ملاحقة قضائية تطال مدير كهرباء المثنى وآخرين بملفات فساد

أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّـَة، اليوم الثلاثاء، عن تنفيذ أمر قبض بحقّ مدير توزيع كهرباء المثنى السابق و(12) مُتّـَهماً، في قضيّـَة إلحاق الضرر بالمال العام بأكثر من ستة مليارات دينار.

وقالت الهيئة في بيان إنّـَ "فريق العمل الميدانيّ في مكتب تحقيق المثنى، تمكّـَن بعد التحري والتدقيق والانتقال إلى الشركة العامّـَة لتوزيع كهرباء الجنوب / فرع المثنى ومركز صيانة الصوب الكبير، من رصد هدر مبلغ (6,150,000,000) ستة مليارات دينار، مُبيّـنةً قيام دائرة توزيع الكهرباء في المحافظة بشراء موادّ كهربائيّـَةٍ بالمبلغ المذكور، دون الحاجة الفعليّـَة إليها".

وأضافت أن "مدير الدائرة السابق أقدم مع المُتّـَهمين الآخرين في العام 2024 على شراء كميّـَاتٍ من المواد الكهربائيّـَة بعد التلاعب في حجم وحدة القياس وطلبات الشراء المُقدّـَمة؛ لغرض التمويه وشراء أكبر عددٍ مُمكنٍ من البوردات"، لافتةً إلى "بقاء جزءٍ كبيرٍ منها دون استخدام وعدم تنصيبها لغاية الآن، فضلا عن أن (48) بورد تحسين معمل القدرة من بين التي تمّـَ شراؤها وإدخالها مخزنياً تمّـَ إيداعها في مخازن المواد المُستهلكة، وتمّـَ ضبط المواد المودعة في المخازن والتحرّـُز عليها، وضبط أصل معاملات الصرف الخاصّـَة بشراء مادة البنل المُزدوج".

وتابعت أن "قاضي محكمة تحقيق النزاهة في المُثنى، قرّـَر توقيف مدير توزيع كهرباء المُثنى السابق

و(12) مُوظّـَفاً، هم: مديرا حسابات المديرية الأسبق والمبيعات، ومسؤولو شعب التدقيق الداخليّ والمحطات ومخزن المستهلكات وأعضاء لجنة المُشتريات، وفق أحكام المادة (340) من قانون العقوبات، وإصدار أمر قبضٍ وتفتيشٍ بحقّ ثلاثة موظفين آخرين، من بينهم مدير حسابات المديرية السابق، ومنع سفر جميع المتهمين؛ لإلحاقهم الضرر عمداً بأموال ومصالح الجهة التي يعملون فيها".